

الديوانية تحدد ضوابط عمل المولدات الأهلية وتحذر.. المخالفين



□ الديوانية / متابعة

أكد رئيس مجلس محافظة الديوانية، أمس الثلاثاء، تحديد الضوابط الخاصة بعمل المولدات الأهلية في مناطق المحافظة، فيما حذر من عدم الالتزام بساعات التشغيل في حال الانقطاع المبرمج للكهرباء. في حين أعلن مجلس محافظة النجف، عن اتخاذ قرار يلزم أصحاب المولدات الأهلية بالتشغيل ١٢ ساعة يومياً، مهدداً بإحالة المخالفين إلى القضاء، فيما أكد أن العمل بنظام التشغيل الليلي سيبدأ خلال حزيران المقبل.

وقال رئيس مجلس الديوانية جبير الجبوري إن المجلس حدد ساعات عمل المولدات الأهلية بـ١٢ ساعة عمل فعلية يومياً، مشيراً إلى زيادة حصة أصحاب المولدات من الوقود إلى ثلاثين لتراً لكل واحد kV وبأسعار مدعومة بدلاً من عشرين لتراً وأضاف الجبوري أن لجناً مختصة شكلت في أقضية ونواحي المحافظة لمتابعة عمل المولدات الأهلية وستقوم برفع المولدات المخالفة للتعليمات بعد عشرة أيام من إنذارها في حال عدم إزالة المخالفة. وأشار رئيس المجلس إلى أن ملف الطاقة الكهربائية من الملفات المهمة خلال فصل الصيف الحالي خاصة بعد تحديد وزارة الكهرباء مدة تجهيز المواطن بغماني ساعات يومياً كحد أقصى مما جعل الحكومة المحلية تبحث عن طرق مختلفة لتزويد المواطن بالطاقة.

وأضاف رداد: أن مدير شرطة المحافظة بصدد تهيئة جهاز أمني خاص بمكافحة الإرهاب وأرساله لتلك المناطق ويذكر أن بعض القادة الأمنيين في المحافظة يشكون في وقت سابق من صعوبة حصول الأوامر القضائية وكثرة الدعاوى الكيدية بحق بعض الاستخبارات العسكرية في مناطق شمال بابل ما يعرقل عملية تنفيذ المهامات لأوكار الإرهابيين في تلك المناطق فيما دعا رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توماني في تصريحات سابقة إلى ضرورة نقل دعاوى الإرهاب في مناطق الشمالية إلى محاكم مديرة الحلة نتيجة تسلط الجماعات الإرهابية على الجهاز القضائي حسب قوله.

فوضى المولدات الأهلية الواحد في بعض المناطق إلى ٢٠ ألف دينار الأمر الذي يزيد من أعباء الحياة على كاهل المواطن. يذكر أن البلاد تعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية.

مديرية الشرطة لاستلام شكاوى المواطنين على الخط الساخن ومحاسبة المقصرين وفق القانون، مشيراً إلى أن اللجنة جادة في دراسة التشغيل الليلي اعتباراً من الواحدة ليلاً حتى الصباح والذي سيتم العمل به خلال شهر حزيران المقبل. ويعتمد المواطنون في الوقت الحالي في ظل ارتفاع درجات الحرارة على المولدات الأهلية بشكل أساسي في توفير الطاقة الكهربائية، التي يصل فيها سعر الأمبير

وحتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، مبيناً أن التشغيل سيكون بالتناوب مع الكهرباء الوطنية مع استراحة لمدة ساعة واحدة من السادسة إلى السابعة مساءً. وأضاف بلال أن المجلس حدد سعر ثمانية آلاف دينار للأمبير الواحد، مؤكداً ضرورة التزام أصحاب المولدات بقرار المجلس الخاص بعمل المولدات والصادر من دائرة المولدات. وتابع أن المجلس سيعمل بالتنسيق مع

وفي ذات السياق أعلن مجلس محافظة النجف، عن اتخاذ قرارا يلزم أصحاب المولدات الأهلية بالتشغيل ١٢ ساعة يومياً، مهدداً بإحالة المخالفين إلى القضاء، فيما قال أن العمل بنظام التشغيل الليلي سيبدأ خلال حزيران المقبل. وقال رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة النجف طلال بلال إن مجلس محافظة النجف قرر بالإجماع أن يكون تشغيل المولدات الأهلية من الساعة الثانية عشرة

المشاركون في ندوة حق تعليم الفتيات؛

دوائر التربية عاجزة عن محاربة الأمية

□ الناصرية / حسين العامل

دعا المشاركون في ندوة حق تعليم الفتيات والنساء إلى تفعيل برامج محو الأمية والنهوض بواقع التعليم بين الفتيات والنساء مطالبين باستحداث وزارة فاعلة لمحو الأمية قادرة على تحجيم ظاهرة الأمية التي أخذت تستشري بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وأكد المشاركون في الندوة التي نظمتها مكتب منظمة تموز في المنطقة الجنوبية عدم قدرة دوائر التربية بإمكاناتها المالية الحالية على الحد من مظاهر الأمية والقضاء عليها حيث تفتقر معدلات الأمية بـ٢٠٪ من العراقيين.

وكانت منظمات تعمل تحت إشراف وكالات تابعة للأمم المتحدة قد قالت في تقرير لها نشر مؤخراً ان خمس العراقيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٤٩ سنة لا

يعرفون القراءة والكتابة مشيرة إلى أن ١٩٪ من المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٤٩ لا يذهبون حالياً إلى المدرسة. وتبنى المشاركون في الندوة التي شارك فيها عدد من التربويين ومعلمي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام فضلاً عن نقيب المعلمين ومدير التعليم العام في ذي قار جملة من التوصيات بشأن النهوض بواقع التعليم

ومحاربة الأمية بين صفوف الفتيات والنساء من بينها: تفعيل قانون التعليم الإلزامي والتسريع بتشريع قانون المرحلة الثالثة للأمية والذي يعد مكملاً لمرحلتى الأساس والتكميلي ليكون بإمكان المدارس الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية وذلك لأهمية هذا التشريع في تحفيز الأميين على الانتظام في مراكز محو الأمية كونه يمنحهم فرصة أفضل للتعيين ويمكنهم مواصلة الدراسة، مشيرين إلى ضرورة زيادة مراكز محو الأمية وبما يتناسب وحجم

بعض الطلبة ومشكلة التسرب الأخذة بالتصاعد في مدارس المحافظة. كما دعا إلى إطلاق حملة وطنية لبناء المدارس لتمكين المؤسسات التربوية من خلالها معالجة الاكتظاظ في المدارس والنقص الحاد في الأبنية المدرسية مقترحين بناء ما لا يقل عن ١٠٠ مدرسة سنوياً في المحافظة الواحدة. وتضم محافظة ذي قار حالياً ٥٦ مركزاً لمحو الأمية تتوزع على ٢٠ وحدة إدارية تابعة للمحافظة وينتظم فيها نحو ٣٠٠٠٠ دارس ودارسة ٧٠٪ منهم من الإناث وقد تمكنت مراكز محو الأمية التي تتخفف وترتفع أعدادها بحسب حجم الدعم الحكومية والجهات الداعمة من تخريج أكثر من خمسة آلاف دارس ودارسة منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، بينما تقدر أعداد الأمية بنحو ٤٠٠ ألف أمي في المحافظة إذ تقدر معدلات الأمية بنحو ٢٠٪ من عدد سكان المحافظة البالغ نحو مليوني نسمة.

الدراسات والتوصيات الملزمة للدوائر التربوية التنفيذية مشددين في الوقت ذاته على ضرورة إعادة النظر بالقوانين والأنظمة والتعليمات التربوية التي أصبحت لا تتواءم مع متطلبات العملية التربوية المعاصرة كما دعا إلى تطوير المناهج وتاهيل وتطوير الكوادر التدريسية على المستويين الأكاديمي والتربوي ووفق برامج منهجية مع الاهتمام بمناهج معاهد إعداد المعلمين والعمل على تغييرها وتطويرها بما ينسجم مع الواقع التربوي الحديث. ولم يغفل المشاركون في الندوة أهمية تطوير الكوادر التعليمية والتربوية وائر نقص الأبنية واكتظاظ الفصول الدراسية على العملية التعليمية مؤكداً على أهمية اختيار مشرفين أكفاء وحسب الضوابط التربوية وتاهيلهم في المعهد التربوي لمدة لا تقل عن سنة على أن يجري اختبار سنوي لتقييمهم وطيلة مدة الخدمة. وكذلك تفعيل دور المرشد التربوي في معالجة مظاهر العنف في سلوك

الأمية في المحافظة والذي يقدر بـ ٤٠٠ ألف أمي وفق التقديرات الرسمية كما دعا إلى زيادة أجور المحاضرين في المراكز المذكورة لاستقطاب الكوادر التعليمية في برامج محو الأمية واقتروا رفع أجور المحاضرة من ٥٠٠ دينار إلى ١,٥٠٠ دينار كحد أدنى. كما دعا المشاركون في الندوة التي عقدت ضمن أسبوع العمل للحملة العالمية للتعليم إلى دعم التلاميذ والطلبة من الأسر الفقيرة وتجهيزهم بالملابس والمستلزمات الدراسية لتخفيف الأعباء المالية عن أسرهم والحيلولة دون تسربهم وكذلك منح المنظمين في مراكز محو الأمية مكافآت مالية تحفيزهم على مواصلة الدراسة.

كما اقترحوا تشكيل لجنة عليا للتعليم تتولى إدارة العملية التربوية وتحسين الواقع التعليمي والتربوي المتردي على أن تضم ممثلين عن وزارة التربية ونقابة المعلمين ومنظمات المجتمع المدني وخبراء تربويين لتتولى تقديم

هو أكثر دولة في العالم يوجد فيها مقابر جماعية، وأضاف " المقابر الجماعية في العراق تبلغ حداً بمستوى ملفت لنظر العالم فالعراق هو الأول في عدد المقابر الجماعية التي بلغ عددها لحد الآن ثلاثمئة وست وسبعين مقبرة فهذا المشهد مأساوي يدل على مدى إجرامية نظام صدام وعلى العالم العربي معرفة هذه الحقيقة وهي أن ما تحقق هو خلاص هذا الشعب من اعترى ديكتاتور في العالم المعاصر ولما ان يقف العالم مع الشعب العراقي الذي طلب الحرية.

وعن عدم اعتراف الموقف الدولي بالمقابر الجماعية في العراق قال "نؤكد ضرورة تفعيل الجهد الداخلي في العراق للاعتراف بالمقابر الجماعية على أنها إبادة حقيقية في العراق فنحن لم نعطيلها حقها وبنائها جريمة ضد الإنسانية وهنا نذكر المسؤولين والمؤسسات والشعب بحقوق ذوي المقابر الجماعية". وأوضح القبائجي بأنه "مهما قمنا بدور لا نستطيع إيفاء الشهداء حقوقهم ونشيد بجهد والخطوات

هذه الجريمة".

وتابعت الصائغ قولها "علينا أن نخلد هذه الذكرى بوضع بصمات واضحة لتخليد ضحايا وصدور أبنائها البررة من خلال أقامت معرض رسم لعرض هذه الجريمة ووضوح أكائيل الجرمية المقترفة وكيفية إيسالها إلى الأجيال القادمة عبر المناهج التربوية وغيرها من الوسائل التثقيفية".

وأضاف "فنحن لا نستطيع وزن حجم تلك التضحيات التي بذلتها تلك الأفسس الطاهرة ممن استشهدوا في المقابر الجماعية قديمتهم سقوا ارض الحرية ونحروا رقاب الدكتاتورية". أما صدر الدين القبائجي فقد اعتبر ان العراق

النجف تطالب باعتبار المقابر الجماعية جرائم إبادة بشرية

□ النجف / عامر العكايشي

دعا سياسيون وناشطون في محافظة النجف إلى اعتبار جرائم المقابر الجماعية التي ارتكبتها النظام السابق جرائم إبادة جماعية ضد الإنسانية وعاقبة كل من يشكك في ذلك الجرائم. وقالت سبيلة الصائغ رئيسة لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة النجف (لـ المدى) "أسس قمنا برفع المطالبات للحكومة المركزية والبرلمان لبحث المنظمات الدولية ومنها المنظمة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإنسانية باعتبار الجرائم التي مارسها النظام الخيور أبان الانتفاضة الشعبانية جريمة إبادة ضد الإنسانية". وأضافت "وقد طالبنا المؤسسات التشريعية بإصدار قرار باعتبار جريمة المقابر الجماعية جريمة إبادة وجريمة ضد الإنسانية إضافة إلى مطالبة مجلس النواب العراقي بصياغة القوانين التي تجرم كل من يشكك أو يسفه

من المحافظات

بابل:

افتتاح وحدة رنين ومفراس

افتتحت دائرة صحة بابل وحدة الرنين وأخرى للمفراس في مستشفى الحلة الجراحي وقال مدير عام صحة بابل الدكتور محمد عبد الرضا للمدى امس ان مديريته افتتحت وحدة الرنين وأخرى للمفراس في مستشفى الحلة الجراحي لتساهم في معالجة اكبر عدد من المرضى مشيراً الى ان افتتاح هاتين الوحدتين يخفف من كاهل المواطن نتيجة ارتفاع اسعار الفحص لهاتين الوحدتين في العيادات الخارجية وبين ان الوحدتين نفقتا على نفقة وزارة الصحة ضمن مشاريعها لهذا العام.

واسط:

افتتاح مشروع المشتل المركزي

افتتحت مديرية زراعة واسط، مشروع المشتل المركزي الذي تم الشروع به سنة ٢٠٠٧ ضمن الخطة الاستثمارية الخمسية لوزارة الزراعة، وخصص له مبلغاً قدره ١٥٠ مليون دينار، لهذه السنة فقط، بهدف إكثار شتلات الفاكهة والزينة بكافة أنواعها. وقال مدير زراعة المحافظة، فائز جواد الغراوي، أمس إن "محافظ واسط مهدي الزبيدي، افتتح مشروع المشتل المركزي العائد لدائرة الزراعة، الذي شيد على مساحة ١٥ دونماً"، مشيراً إلى أنه "أحد مشاريع الخطة الخمسية لوزارة الزراعة".

ذي قار:

مفاوضات لزيادة ساعات تجهيز الطاقة

اصدر مجلس محافظة ذي قار بياناً دعا فيه الجماهير إلى التهذبة والعمل المنظم، ودعمه في مفاوضاته مع الحكومة المركزية لزيادة ساعات تجهيز التيار الكهربائي. وأوضح أن المجلس يسعى من خلال ممارسة الضغوط واللقاءات المكثفة مع الحكومة المركزية، للحد من الاختناقات الحاصلة في الكهرباء وزيادة ساعات التجهيز للمواطنين. وتابع، ان زيارات مكثفة جرت لقر الحكومة المركزية لغرض تزويد المحافظة بمبالغ محددة من اجل دعم المولدات الأهلية وبذلك تزداد ساعات التجهيز للمواطنين.

تيقوى:

مركز لتسجيل العائدين

افتتحت وزارة الهجرة والمهجرين المركز الوطني لتسجيل العائدين في مدينة الموصل. وقال الدكتور سلام الخفاجي وكيل وزارة الهجرة والمهجرين خلال افتتاحه المركز "ان هذا المركز يهدف الي تشجيع الاسر النازحة من المحافظة للعودة الى مناطق سكنها". وأكد الخفاجي "على أهمية العودة الطوعية للعوائل المهجرة والنازحة الى مدينة الموصل خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية فيها". وأشار الى ان وزارة الهجرة والمهجرين ستسمح كل أسرة عائدة بمبلغ ٤ ملايين دينار لتشجيعهم على العودة وتخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم وانها على استعداد لفتح مراكز عودة في محافظات أخرى اذا استدعت الحاجة لذلك.



قوت الشعب